

كلمة رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني د. حسن منيمنة في مؤتمر
الاعلان عن النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات
والتجمعات الفلسطينية في لبنان

بيروت- السراي الحكومي 21 كانون الاول 2017

دولة الرئيس سعد الحريري

حضرات الوزراء والنواب والسفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي وممثلي
الأجهزة العسكرية والمؤسسات الرسمية والاحزاب اللبنانية والفصائل
الفلسطينية

أيها الحفل الكريم

نلتقي اليوم في ضوء التطورات الخطيرة في القدس إثر القرار الأميركي
الذي رفضه لبنان في موقفٍ رسمي وشعبي موحد وقاطع عبر مواقف وتحركات
الرئاسات الثلاث وردود فعل كافة أطراف المجتمع اللبناني.

إن محاولة تسوية وضع القدس ضمن ما يسمى "صفقة القرن" التي تكافئ
المحتل على عدوانه وجريمته المستمرة منذ 70 عاماً ، يعني أن انتهاء قضية
اللاجئين الفلسطينيين ووكالة الأونروا هو التالي على جدول التصفيات القائمة.
ومن هنا تكمن أهمية إضطلاع الدولة اللبنانية ودولة الرئيس الحريري شخصياً
في الدفع باتجاه حراكٍ عربي ودولي على قدر المواجهة المنتظرة.

أيها السيدات والسادة

قبل نحو عام أطلقنا مشروع التعداد وسط العديد من التشكيكات حول
الاهداف وإمكانية التنفيذ، وها نحن اليوم نفي بالتزامنا الذي قطعناه في شهر
شباط الماضي لنعلن النتائج الرسمية للتعداد قبل نهاية العام.

سؤلنا كثيراً: ما الهدف من التعداد: التوطين؟ التهجير؟ تقليص الخدمات؟
وكان جوابنا أن التعداد عمليةٌ بحثية لا بدّ منها لتطوير السياسات العامة بناءً على
المعطى العلمي والرقم الصحيح. ومن المهم هنا أن نفصل بين نتائج هذا التعداد

وبين التسجيل لدى وكالة الاونروا أو في تسجيلات وزارة الداخلية والتي يترتب عليها حق العودة والتعويض وهو حق ثابت يحميه القانون الدولي وغير قابل للتصرف.

ايها الحفل الكريم

نحن في لجنة الحوار نهدف الى مقارنة جديدة للملف الفلسطيني في لبنان تركز على مسألتين أساسيتين:

الأولى: وجوب صياغة سياسة عامة لبنانية تجاه الفلسطينيين تتجاوز الإختلافات الماضية وترسّخ التوافق بين المكونات اللبنانية حول هذا الملف، وهو ما أثمر في الفترة الماضية من إصدار لنصّ نوعي عبّر عن التوافقات السياسية للكتل البرلمانية الأساسية في موضوع معقد كاللجوء الفلسطيني.

والثانية: ترجمة هذه التوافقات العامة في آليات تنفيذية تستند الى معطيات حقيقة وواقعية تبتعد عن المبالغات في التقديرات صعوداً أم نزولاً وهو ما توفره نتائج التعداد التي سنعرضها بعد قليل.

أيها السيدات والسادة

لقد أبرز التعداد دلالات عدّة ستوجه مسار العلاقات اللبنانية الفلسطينية مستقبلاً أهمها:

أولاً - إمكانية تجاوز وكسر الكثير من المحرمات والتابوات التي طالما سادت في البلد، وهي عملية ممكنة من خلال الحوار الحقيقي والمسؤول بين الأطراف اللبنانية - اللبنانية والفلسطينية.

ثانياً - لقد أظهرت الأرقام التي توصلنا إليها مدى الحاجة إلى اعتماد مسألة التعدادات والإحصاءات الدقيقة في مختلف الملفات لما تظهره من قضايا ومواضيع وحقائق كما هي ودون أي مبالغة أو تقليل.

ثالثاً: إن قاعدة البيانات التي وفرها التعداد عن اللاجئين الفلسطينيين تتيح إستخلاص المئات من النتائج التي تستند إلى حوالي ألف جدول إحصائي في شتى شؤون الحياة والعيش والتعليم والعمل والكفاءات والمهن والصحة والإقامة والهجرة والمؤشرات الديموغرافية كافة، ما سيتيح لنا المعرفة الدقيقة لظروف وأوضاع هذه الفئة. كما أن هذه المعطيات تسمح للباحثين وللمؤسسات والمنظمات الدولية الإستفادة من الأرقام والخلاصات لإعتماد برامج تساعد في معالجة الأوضاع بعيداً عن الإرتجالية والعشوائية.

أيها السيدات والسادة

إن هذا الإنجاز لم يكن ممكناً لولا الشراكة الفعلية بين الأجهزة الإحصائية في بيروت ورام الله ودعم كل الشركاء من دول صديقة كاليابان وسويسرا والنرويج ومؤسسات الأمم المتحدة كـ UNDP واليونسيف والإسكوا والأونروا. ومن هنا أيضاً الشكر الأكبر للفرق الميدانية من باحثين شباب فلسطينيين ولبنانيين صهروا في فريق عمل واحد هدفه إنجاح العمل.

ختاماً، نحن على قناعة تامة بأن التضامن مع فلسطين هو تضامن مع الإنسان الفلسطيني وحفظ كرامته وحق عودته. ولذا، أن الأوان لإعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضمن الأطر الدستورية والميثاقية التي عبرت عنها الوثيقة السياسية الجامعة وفي ضوء البيانات التي أمنها التعداد. وهو الأمر الذي ستسعى لجنة الحوار وبكل قوة، تحقيقه في المرحلة المقبلة مستندة الى دعم دولة الرئيس سعد الحريري وكل الشركاء للنهوض بواقع المخيمات الفلسطينية.